

# تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين

## تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك البحرين الوطني (ش.م.ب) ("البنك") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وبيان الدخل، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغييرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

## مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسئولون عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن هذه المسؤولية تتضمن تصميم وتنفيذ وإتباع أنظمة رقابة داخلية معنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء، وكذلك اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة في ظل الأوضاع القائمة.

## مسئولية المدققين

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة ذات العلاقة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية من أي معلومات جوهرية خاطئة.

يشمل التدقيق القيام بإجراءات معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة وليس بغرض إبداء رأي في مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

## الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

## تقرير حول الأمور القانونية والتنظيمية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، برأينا ان البنك يمسك سجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية تتفق معها. لقد قمنا بمراجعة تقرير رئيس مجلس الإدارة المرفق ونؤكد بأن المعلومات الواردة به متفقة مع البيانات المالية. ولم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦، أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر جوهرى على أعمال البنك أو مركزه المالي. ولقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

